

عملية حيرام.. سلسلة من المجازر لطرد عرب الجليل إلى لبنان بعض الذين ارتكبوا تلك المجازر جاءوا من معسكرات الاعتقال النازية

بقلم المؤرخ الإسرائيلي

بني موريس

الأعمال الوحشية والمجازر والمذابح التي نفذت ضمن (عملية حيرام) كانت جزءاً من سياسة عامة تهدف إلى إجبار السكان العرب في شمال فلسطين على عبور الحدود إلى لبنان. ولقد طلب إلى سكان المستوطنات اليهودية بالآل يسمحوا لأي مواطن عربي بالتسلل عائداً إلى داره، حتى لو أدى ذلك إلى إطلاق النار عليه وقتله. كما قامت الجهات المسئولة في إسرائيل بملء الفراغ الذي نشأ بعد طرد السكان العرب إلى ما وراء الحدود. وأسكنت في القرى العربية الخالية مجموعات يهودية من المهاجرين الجدد، وأمرتهم بالعمل في قطاع الزراعة، ولهذا الغرض أعطت لكل واحد منهم بقرة حلوى وقفصاً من ديك الحيش والدجاج. وكان التخوف من أنه لو بقيت البيوت والأراضي العربية خالية من السكان اليهود، فإن أصحابها العرب سيتسلطون ويعودون إليها، ولذلك يجب إغلاق الطريق بوجوههم. كذلك حرص (نحمانى) ورفاقه على سد الطريق أمام احتمال عودة بعض السكان العرب إلى ديارهم عن طريق الأمم المتحدة، أو بضغوط سياسية أجنبية، لذلك عملوا على هدم جميع الأحياء العربية في مدينة طبريا، بعد أن أكمل الجنود اليهود سلب ونهب جميع محتوياتها. وجندت في هدم الأحياء العربية في مدينة طبريا عشرات الجرافات ومئات الجنود المتخصصين بعمليات النسف بالألغام والمتفجرات، وأكمل نحمانى هدم مدينة طبريا العربية في أوائل سنة ١٩٤٩.

قرى رفض أهلها مغادرتها:
يقول نحمانى إنه عرض سنة ١٩٤٨ على سكان بعض القرى العربية الإبعاد طوعاً وبشكل منظم، ومن بين هؤلاء مجموعة من المواطنين العرب من أصل مغربي (مغاربة) وكانت هذه المجموعة قد استوطنت في فلسطين في العهد العثماني.

ويشير المؤلف إلى أن مجموعات المغاربة هذه كانت تقيم في خمس قرى صغيرة بالجليل الشرقي، وكان العرض بأن ترحل إلى ما وراء الحدود إلى لبنان، وهناك مجموعات من المغاربة كانت تقيم في منطقة صفد.

وكتب يوسف نحماني سنة ١٩٤٩
وإزاء إصرار المغاربة على عدم التنازل،
كتب إلى المسؤولين عنه بأن الحل الوحيد
الذي يراه في مثل هذه الحالة هو أن تقوم
الدولة بمصادرة جميع أراضيهم بالقوة
وإبقائهم مشتتين داخل المدن والقرى
العربية في إسرائيل، وفي مثل هذه الحال
من التشرد وفقدان الأملاك بالنسبة
لهؤلاء المغاربة، ومن ثم إحساسهم بالمهانة
والذل بعد مصادرة أراضيهم، فإنهم
سيوافقون على قبول أي تعويض عما
فقدوه ومن ثم المغادرة إلى الخارج. قرية
(الحصاص) قرية صغيرة تقع في أقصى
شمال فلسطين على الحدود مع سوريا،
وقد رفض أهالي هذه القرية مغادرتها في
أثناء نشوب المعارك سنة ١٩٤٨ وتمسكوا
بأراضيهم، وكان القسم الأكبر منها يقع
بحوار المستوطنة اليهودية (معيان
باروخ). وفي سنة ١٩٤٩ قام سكان هذه
المستعمرة بالتصدي لسكان قرية
الحصاص، واتهموهم بالتجسس
لحساب سوريا وممارسة عمليات تهريب
المواشي، وكتبوا بذلك إلى قيادة الجيش
الإسرائيلي مطالبين بترحيلهم من قريتهم.
وجاء في

تقرير
استخباري
إسرائيلي ما
يلي: إن هذه
القرية (قرية
الحصاص)
«تقع على
مفتق طرق
وإن سكانها
يشاهدون
جميع
تحركات
الجيش
الإسرائيلي،
ولذلك لابد
من اقتلاع
هذه القرية
وطرد جميع
سكانها
لضمان

وبعض المناطق الممتدة إلى بحيرة طبريا.
وكان هدف نحماني من ترحيل هؤلاء
الاستيلاء على أراضيهم، لذلك تقبم إليهم
في البداية بأن يدفع لهم مبالغ من المال
بعد أن يغادروا إلى الخارج، وقام
نحماني باستئجار بعض العملاء من
الخارج ليقوموا بالتوسط لدى مجموعات
المغاربة هذه وإقناعها بالرحيل، خاصة
أنها كانت سنة ١٩٤٨ قد طردت من
القرى التي كانت تقيم فيها ورحلت إلى
مدينة الناصرة، والتقى نحماني وبعض
العملاء المأجورين بوجهاء جماعات
المغاربة الموجودين في مدينة الناصرة،
ويقول نحماني إنه عاد من ذلك اللقاء
متشائما، إذ لم يجد بين وجهاء المغاربة
من يرضى بالرحيل إلى الخارج، برغم أن
نحماني عرض عليهم أن يوصلهم بأمان
إلى بلدتهم الأصلي (المغرب) أو إلى أي
بلد عربي آخر. وكرر نحماني الالتقاء
بوجهاء المغاربة ويتدخل العملاء
المأجورين ولكن دون جدوى، ولم يوافق
المغاربة على الرحيل.

المنزوعة بالقرب من بحيرة الحولة قرية (كراد الغنم) وقرية (كراد البقر) وتعني كلمة كراد أن سكان المنطقتين يرجعون إلى أصل كسردى، وفى ٢١ آذار سنة ١٩٥١ قامت القوات الإسرائيلية بترحيل نحو ٨٠٠ أسرة، هم جميع سكان القريتين إلى منطقة أخرى، ثم قامت بتدمير بيوتهم واستولت على أراضيهم، إن هذه الواقعة أشعلت خيال نحمانى وطلب من الحكومة أن تفعل الشيء نفسه إزاء سكان جميع القرى الواقعة فى المنطقة المنزوعة وترحيلهم بالقوة إلى الأردن، ومن ثم تدمير قرأهم لضمان عدم عودتهم إليها عن طريق الضغوط الدبلوماسية على حكومة إسرائيل وتوزيع أراضيهم على المستوطنات اليهودية المجاورة.

ويقول نحمانى إن الأمم المتحدة وبعد أن وصل إلى أسماعها ما فعلته حكومة إسرائيل بسكان القرى الواقعة فى المنطقة المنزوعة، خاصة سكان قرىتي (كراد الغنم) وكراد البقر (خاصة بعد أن رفضت الحكومة الأردنية استقبالهم) تحركت الأمم المتحدة بكل ثقلها وفرضت على حكومة إسرائيل أن تعيد سكان القريتين إلى ديارهم، وتظاهرت إسرائيل بالقبول وأعادت بعض السكان، إلى أن جاءت معركة سيناء سنة ١٩٥٦، فاستغلت الظرف وقامت بطرد سكان القريتين بالقوة إلى خارج الحدود.

■ نلاحظ أن الكاتب لا يستخدم تعبير الأراضى «المحتلة». وباغتباره يهوديا، فهو لا يعتبر العودة لأرض الميعاد (احتلالا)، ولذلك يستخدم تعبير الأراضى المنزوعة!

الأمين بعد أن أصبحوا مصدرا رئيسيا لنقل المعلومات الاستخبارية للعدو، وقررت القيادة الإسرائيلية العمل بتوصيات الاستخبارات الإسرائيلية إزاء هذه القرية وسكانها، وفى ليلة ٥ حزيران ١٩٤٩ قامت القوات الإسرائيلية بتحميل جميع سكان القرية وعددهم ٥٥ عائلة على سيارات شحن ومعهم سكان قرية صغيرة أخرى مجاورة هى قرية (الكتية)، وكذلك سكان قرية (الجاعونى) الواقعة شرق صفد، ولقد تم نقل الجميع بوحشية وبطرق مذلة، وألقى بهم على تلة خالية فى العراء قرب قرية (عكبرة). لقد استغلت إسرائيل اتفاقية الهدنة التى عقدت فى شهر تموز سنة ١٩٤٩ لتنفيذ المزيد من أعمال الترحيل وتفرغ القرى والاستيلاء على الأراضى العربية.

ويقول نحمانى إن اتفاق الهدنة نص على إبقاء أراض مزروعة على طول خط الحدود الدولية، ووقعت جميع هذه الأراضى المنزوعة إلى الغرب من خط الحدود، بمعنى أنها تحولت إلى داخل الأراضى التى تسيطر عليها إسرائيل، وتقضى اتفاقية الهدنة بأن الأراضى المنزوعة لا سيطرة ولا سيادة عليها لأية دولة، وضمنت اتفاقية الهدنة لجميع سكان القرى الواقعة ضمن المناطق المنزوعة العيش بسلام وتحت إشراف مراقبى الأمم المتحدة. وعملت إسرائيل منذ توقيع اتفاقية الهدنة وفى سنة ١٩٥٦ على ضم الأراضى «المحتلة» إليها بشكل تدريجى حتى تمت السيطرة عليها مع نهاية ١٩٥٦، وبما أن تلك الأراضى كانت مأهولة بالسكان، فقد قامت إسرائيل بإجبار سكانها على الرحيل إلى سوريا، ومن أشهر القرى التى وقعت داخل المنطقة